

الرباط، في: 2026/08/06

بيان حول أحداث سبتة ومليلية

إن فضاء الوساطة بمكوناته، وهو يتابع باهتمام بالغ المشاهد المؤلمة المرتبطة بالتحرك الكثيف نحو ثغري سبتة ومليلية المحتلين والمناطق المحيطة بهما، والذي شاركت فيه مختلف الفئات العمرية وعلى رأسها القاصرون والشباب من الجنسين غالييتهم من المغاربة؛ وإذ يؤكد موقفه المبدئي والراسخ بضرورة إنهاء الاحتلال الإسباني واسترجاعهما للسيادة الوطنية مع جزر إشفارن عبر حوار وتفاوض يضمن حسن الجوار والتكامل، فإنه يعبر عن قلقه العميق إزاء هذه الأحداث الصادمة والمؤلمة، مستحضرا بمسؤولية وطنية ما قد تؤول إليه الأوضاع سواء تعلق الأمر بصورة وسمعة المغرب دولة ومجتمعاً أو بعلاقات وطننا بمحيطه الإقليمي والدولي.

وأمام كل هذا، فإن فضاء الوساطة يتقدم بأحر التعازي والمواساة إلى أسر الضحايا، ويتمنى الشفاء العاجل لكافة الجرحى والمصابين، ويعبر عن انشغاله بمصير القصر غير المرافقين من المغاربة، وبما تمثله هذه الأحداث من تكالب على وحدة المغرب، وتهديد لاستقراره دون إغفال ما يعبر عنه هذا التحرك من فقدان المواطنين للثقة في بناء المستقبل بوطنهم. وبناءً عليه، يعلن فضاء الوساطة للرأي العام ما يلي:

- ❖ يعتبر الحكومة مُقصرة في مسؤولياتها. والتي تميزت ولايتها بالعديد من التوترات الاجتماعية مع تكرار هذه المأساة سنتي 2021 و 2026، وعدم القيام بما هي مندورة له، وما يتطلبه منها الواجب. كما اتسمت ولايتها بسياسات عمومية تخلت فيها عن توجيهات وتوصيات التقرير الوطني للنموذج التنموي الجديد الذي أشرف عليه عاهل البلاد، ناهيك عن التشريعات التي أجت غضب الفئات المعنية، والتي اعتبرتها تراجعاً عن حقوقها المكتسبة، كما أضرت بمصالح المرتفقين، وخلقت شللاً في النسيج الإداري والاقتصادي للبلاد.
- ❖ يطالب بفتح تحقيق نزيه ومستقل لتحديد المسؤوليات، والوقوف على الخروقات التي قد تكون طالت كرامة هؤلاء الذين شاركوا في هذه الأحداث وحقوقهم الإنسانية، واتباع جميع المساطر الكفيلة بإنصافهم مع ترتيب الجزاءات اللازمة والقانونية على الجميع من مسؤولين ومواطنين.
- ❖ ينتظر وضع برنامج وطني استعجالي يعمل على إعادة بناء الثقة لدى المواطنين استجابةً للمطالب الحيوية للفئات الاجتماعية التي عبرت عن ذلك سواء الشبابية منها أو النسائية أو القروية أو الفئات السوسيو مهنية ... وباقي المتضررين من هذه السياسات النيوليبرالية، بما يُمكن من تثمين مقدرات البلاد ومختلف مواردها البشرية والمادية والرمزية، ورأب الصدع بما يضمن تقوية الروابط الاجتماعية، والنهوض بالمواطنة المغربية المتضامنة وفق مقاربة تشاركية دامجة.
- ❖ نشجب صمت كلٍّ من الحكومة بمكوناتها أمام هذا الحدث الذي أضرب سمعة المغرب والمغاربة، وكذا مختلف هيئات الوساطة الدستورية منها والسياسية والمدنية. وندعو جميع مكونات المجتمع المغربي، وعلى رأسها المؤسسات المسؤولة عن البلاد والعباد، إلى وقفة تأمل وطنية أمام هذا الزيف بما يسمح ببعث الآمال في

GSM/WhatsApp :

+212672167571

الهاتف/الواتساب

Email

direction.cjm@gmail.com

البريد الإلكتروني

Site Web

<https://espacemediation.org>

الموقع الإلكتروني

Page Facebook

<https://www.facebook.com/centre.jeunessemediation/>

صفحة الفيسبوك

أن "مسار الديمقراطية لا رجعة فيه"، ويجب عن أسئلة ومطالب ظلت عالقة، من قبيل: "أين الثروة؟"، "وتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة"، "ومحاربة تضارب المصالح"... وما يرتبط بكل هذا من إفساد وفساد. كما نؤكد على ضرورة تفعيل آليات الوساطة المؤسسية، وتخليق الحقل الحزبي سواء على مستوى الترشح أو الاقتراع، وضمان شفافية الممارسات السياسية، وذلك من أجل دولة مغربية قوية نواتها مجتمع ديمقراطي متضامن.

❖ ندين كل المواقف والتصريحات التي تؤجج مشاعر العنصرية والإقصاء، وتغذي الشعبوية سواء داخل الوطن أو على الصعيدين الإقليمي والدولي والتي تُسمم موضوع الهجرة، وتحوّله من حق إنساني تجب مرافقته إلى تجريم انتقائي مؤطر بقوانين تمييزية بين مواطني الشمال ومواطني الجنوب في ضرب لحماية الكرامة الإنسانية التي يشتركون فيها جميعا.

❖ يناشد مختلف الفئات المتضررة من هذا الوضع، والغاضبة من هذا الاحتقان على ضرورة تجنب كافة أشكال الفوضى، وعدم اللجوء إلى العنف، أو تغليب المصالح الضيقة؛ مع دعوة الجميع إلى الانخراط الفعلي في كل ما يقوي الفعل الديمقراطي، ويعيد بناء الالتفاف المجتمعي حول المصالح العليا للوطن والمجتمع، قوامه المواطنة الفعلية واحترام المكونات الدستورية للهوية المغربية من أجل الاستقرار الأمن وجودة العيش المشترك.

وفي الختام، يؤكد فضاء الوساطة بمختلف مكوناته على أن معالجة هذه الأزمات تتطلب إرادة وشجاعة سياسيتين، وأن هذا ليس بعزيز على مغرب التحديات.

كما يؤكد استعداداه للمساهمة الفعالة في كل أشكال مبادرات الوساطة والحوار الوطني آملا في فسح المجال أمام المجتمع المدني، ودعمه للقيام بأدواره المحلية، والجهوية، والوطنية، والإقليمية، وحتى الدولية.

